

للمصاح

التاريخ : 2014/09/23  
الرقم : 2014/251

للمصاح  
السادة / هيئة الأوراق المالية  
دائرة الإفصاح  
عمان - الأردن

السادة / هيئة الأوراق المالية - المحترمين.  
دائرة الإفصاح  
عمان - الأردن

الموضوع : اجتماع الهيئة العامة العادي و غير العادي

تحية طيبة وبعد،

التزاما من شركتنا بتعليمات الإفصاح المعمول بها، و إشارة إلى اجتماع الهيئة العادي و غير العادي المنعقد بتاريخ 2014/09/10 نرفق لكم نسخة عن محاضر الاجتماع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

منذر أبو عوض  
نائب المدير العام

هيئة الأوراق المالية  
الدائرة الإدارية / الديوان  
٢٢ ايار - ٢٠١٤  
الرقم التسلسلي 9941  
الجهة الختمة: 12/12/14

نسخة : الملف.  
نسخة : مركز إيداع الأوراق المالية.  
نسخة : بورصة عمان.

بسم الله الرحمن الرحيم  
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي  
المنعقد بتاريخ 2014/09/10

عقد اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة تطوير العقارات في الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم الأربعاء الموافق 2014/09/10 في فندق أياس (كواليتي سويتس - سابقا) شارع المدينة المنورة. وحضره السيد / محمد عثمان مندوبا عن مراقب عام الشركات والسيد / إبراهيم حمودة مندوبا عن مدقق حسابات الشركة السادة / المهنيون العرب.

كما وحضره من أعضاء مجلس الإدارة كل من:

- |                                |  |
|--------------------------------|--|
| 1. السيد / نايل الزعبي         | رئيس مجلس الإدارة - ممثل شركة الوجه العقاري الاستثماري.      |
| 2. السيد / عمار السجدي         | نائب رئيس مجلس إدارة.  |
| 3. السيد / سالم نصار           | عضو مجلس إدارة - ممثل شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية. |
| 4. السيد / خلدون القضاة        | عضو مجلس إدارة - ممثل شركة إيلاف للاستثمارات العقارية.       |
| 5. السيد / عثمان بافقيه        | عضو مجلس إدارة - ممثل شركة البانية للأبراج العقارية.         |
| 6. السيد / عبدالوهاب العداسين  | عضو مجلس إدارة - ممثل شركة إيوان للإعمار.                    |
| 7. معالي السيد / سالم الخزاعلة | عضو مجلس إدارة.  |

بدأت الجلسة في تمام الساعة 10:30 صباحا وترأسها السيد / نايل رئيس مجلس الإدارة، حيث أعلن مندوب مراقب عام الشركات أن الاجتماع قد تمت الدعوة إليه بصورة قانونية ويحضره النصاب القانوني من أعضاء مجلس الإدارة (7) أعضاء من أصل (9) كما يحضره (34) مساهما من أصل (3,521) مساهما يحملون أسهما بالأصالة عددها (70,357,678) سهم وأسهما بالوكالة عددها (1,036,749) سهم أي ما مجموعه (71,394,427) سهم يمثلون ما نسبته (78.03%) من رأس مال الشركة والبالغ (91,500,000) دينار/سهم وعليه يكون الاجتماع قانونيا وكل ما يصدر عنه من قرارات قانونية وملزمة لجميع المساهمين. ومن ثم طلب من الرئيس تعيين مراقبين وكتبا للجلسة حيث قام الرئيس بالترحيب بمندوب مراقب عام الشركات ومندوب مدقق الحسابات والسادة الحضور ومن ثم قام بتعيين السيدين / سالم نصار وطارق باكير مراقبين للجلسة والسيد / احمد طاهر كتبا للجلسة.

وبوشر بجدول الأعمال على النحو التالي:

**بند (1): تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق وإقراره:**

حيث اقترح بعض المساهمين الاكتفاء بقراءة قرارات اجتماع الهيئة العامة السابق ووافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح.

وقام السيد / طارق باكير بقراءة القرارات المتخذة في اجتماع الهيئة العامة العادي السابق وقررت الهيئة العامة ما يلي:

**قرار (1):**

المصادقة بالإجماع على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق الذي تم عقده بتاريخ 2013/04/29.

اقترح بعض المساهمين دمج البنود التالية ومناقشتها معا:

بند (2) - قراءة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية في 2013/12/31 والخطة المستقبلية.

بند (3) - سماع ومناقشة تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية في 2013/12/31.

بند (4) - مناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليها.

وافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح وحيث أن الهيئة العامة وجدت عدم ضرورة قراءة كلمة رئيس مجلس الإدارة لاطلاعهم عليه من خلال التقرير السنوي المرسل إليهم مع دعوة الاجتماع فقد طلب الرئيس من مندوب مدقق الحسابات قراءة تقريرهم.

قام السيد / ابراهيم حمودة مندوب مدقق الحسابات السادة / المهنيون العرب بقراءة تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية في 2013/12/31.

قام الرئيس بفتح باب النقاش حول تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية للسنة المنتهية في 2013/12/31.

تحدث المساهم / احمد حماد يملك ( 13,575 ) سهم حول ما يلي:

نتقدم بالشكر لأعضاء مجلس الإدارة الحالي على الجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية وخاصة تخفيض المصاريف والعمل على تنظيم الأراضي ومحاولة تجزئتها والذي يساعد في عملية بيعها والتصرف بها، وأود الاستفسار عن بعض الأمور التي معظمها تم الحديث عنها في السنوات السابقة وهي :

1. إن النتائج المالية التي أظهرت ربحا في العام 2013 بلغ (2) مليون دينار هي خسارة وليس ربح لان هناك إعادة مخصص بقيمة 3 مليون ولولا إعادة المخصص لكالت النتائج خسارة (1.2) مليون دينار تقريبا.
2. عبء الفوائد والبالغ ثلاثة مليون دينار والذي يمثل السبب الرئيسي في خسارة الشركة.
3. مشكلة فحص التدني في العقارات مشكلة محاسبية تعاني منها في البيانات المالية منذ سنوات و يجب أن نعيد تقييمها، و هذا الموضوع قديم حديث ومتجدد و يجب أن ننتهي منها.
4. مشكلة فحص التدني في الاستثمارات العقارية حيث يجب أن نقيم ويجب عكس نتائج التقييم على البيانات المالية.
5. الاستثمار في شركة أبراج براديس وتوضيح تحفظ المدقق على هذا الاستثمار.
6. قرار الدمج منذ ثلاث سنوات ونحن نتحدث عن الدمج وحتى الآن لم يتم الانتهاء من عملية الدمج وهل التصفية هي بديل عن عملية الدمج لعدم قدرتنا على الدمج.

الرئيس:

لقد تم إعادة المخصص ولكن هنالك أرباح تشغيلية استطاعت الشركة من خلالها أن تغطي مصاريفها وكذلك تغطي عبء الفوائد والبالغ ثلاثة مليون دينار أي مجموع الإيرادات كانت 6 مليون غطت النفقات وكان الفائض 2 مليون أرباح.

بالنسبة لتقييم العقارات فتجري الآن عملية اندماج بين شركتنا وشركة العلا حيث قامت اللجنة بتقييم العقارات. وكون المدقق ممثل في هذه اللجنة فقد اطلع على هذا التقييم وبالتالي قام بدوره بالتحفظ بناء على نتائج التقييم. بناء على تعليمات هيئة الأوراق المالية، فإنه وعند تقييم العقارات فإن القيمة الفائضة عن القيمة الدفترية لا تحسب ولكن يحتسب التدني وهذا هو سبب وجود تدني بقيمة (21) مليون دينار وتحفظ بخصوصه المدقق.

المساهم / احمد حماد:

لو كان المدقق مقتنع بهذا الكلام لما اثبت تحفظ، وكان يجب أن يذكر أن القيمة السوقية للعقارات تزيد عن قيمتها الدفترية.

الرئيس:

هذا التحفظ تم بسبب اطلاع المدقق على نتائج التقييم لعملية الدمج والتي أشرفت عليها وزارة الصناعة والتجارة بواسطة ثلاث مقيمين خارجيين فالعقارات التي فيها فائض لم تحسب والعقارات التي فيها تدني احتسبت وهذا السبب الذي اظهر تدني بقيمة 20 مليون دينار و اترك المدقق ليوضح أكثر عن عمليات التقييم والتحفظ. إن موقف مجلس الإدارة من هذا الموضوع كان أن يتم عكس هذه النتائج على البيانات المالية عند الانتهاء من كامل عملية الاندماج وقد ارتأينا أن نوضح لكم هذه الحثيات ووضعها بين أيديكم لتوجيهنا فيما اذا كنتم تعارضون هذا التوجه ام لا ، حيث أن المصادقة على البيانات المالية في النتيجة تعني الموافقة على الإجراء المتخذ من قبلنا لحين انتهاء عملية الدمج لنقوم بعكس التقييمات على قيم العقارات و إثبات التدني المطلوب وهذا الأمر يعود لكم إذا كان لكم أي اعتراض على ذلك.

مدقق الحسابات / إبراهيم حمودة :

هنالك مشكلة في تقييم العقارات وهي ليست بالسهولة التي يعتقد بها البعض وأنا أتحدث من واقع فعلي عملي كوننا نقوم بتدقيق شريحة كبيرة من الشركات العقارية، فالمشكلة الأساسية التي نواجهها هي عدم توفر سوق نشط للعقارات وخاصة في بعض المناطق وخاصة الأراضي الواقعة خارج عمان والتي لا يوجد فيها عمليات بيع وشراء بشكل كبير وعادل وموثوق فيه، وقد تم اللجوء إلى خبراء في تقييم الأراضي وحسب رأيي الشخصي فقد كان هناك تحفظ شديد من قبل المقيمين على تقييم العقارات حتى لا يكون عليهم أي مسائلة، وكما أشار الرئيس كانت هناك عقارات كان فيها فائض تقييم وعقارات فيها انخفاض ولكن فائض التقييم لا يؤخذ بعين الاعتبار حسب معايير المحاسبة الدولية وحسب تعليمات هيئة الأوراق المالية ومن باب التحوط والحيلة لا يؤخذ بفائض التقييم.

المساهم / أحمد حماد:

إذا لماذا لم يتم إثبات هذا التدني في البيانات المالية.

مدقق الحسابات / إبراهيم حمودة :

القرار يعود إلى مجلس الإدارة والمجلس قرر تأجيل إثبات التدني للانتهاء من عملية الاندماج وظهور النتائج بشكل نهائي.

الرئيس :

بخصوص السؤال عن استثمارنا في شركة أبراج براديس، فقد قامت شركة أبراج براديس بتملك ارض في منطقة العبدلي قبل الأزمة المالية وكان من المقرر إقامة برج بكلفة تتجاوز (47) مليون دينار حسب أسعار ذلك الوقت، وحاليا الشركة غير قادرة على تنفيذ هذا المشروع، وفي حال تنفيذ المشروع حصتنا تتجاوز (15) مليون دينار ونحن غير قادرين على دفع مثل هذا المبلغ، وفي الوقت الحاضر نحن جادين في بيع حصص الشركة وتجري مفاوضات نهائية ووضع اللمسات الأخيرة لبيع الحصص.

بخصوص سؤالك الأخير فان التصفية ليست بديل عن الاندماج وموضوع الاندماج أصبح في مراحله الأخيرة في وزارة الصناعة و التجارة علما بأنه بدء ي العام الماضي وليس من ثلاث سنوات.

استفسر مندوب مراقب عام الشركات فيما إذا كان لدى المساهمين أية استفسارات أخرى، وحيث لم يكن هنالك أية استفسارات طلب التصويت على القرار الثاني الذي قرره الهيئة العامة وهو ما يلي:

قرار (2):

المصادقة بالإجماع على البنود التالية:

بند (2) - تقرير مجلس الإدارة عن العام 2013.

بند (3) - تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية في 2013/12/31.

بند (4) - الميزانية العامة الموحدة وبيان الدخل والحسابات الختامية للفترة المنتهية في 2013/12/31.

بند (5): انتخاب مدقق حسابات الشركة للسنة المالية 2014 وتحديد أتعابه:

تم ترشيح السادة / المهنيون العرب كمدقق لحسابات الشركة عن العام 2014، ولما لم يكن هنالك أي ترشيحات أخرى، قررت الهيئة ما يلي:

قرار (3):

الموافقة بالإجماع على انتخاب السادة / المهنيون العرب كمدقق لحسابات الشركة للسنة المالية 2014 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.



بند (6): إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية 2013/12/31 وفقا لأحكام القانون:

قرار (4):

الموافقة بالإجماع على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية بتاريخ 2013/12/31 وفقا لأحكام القانون.

بند (7): المصادقة على تعيين كل من السادة / شركة جيمبال القابضة والسادة / شركة إيوان للإعمار عضوين في مجلس الإدارة.

قرار (5):

الموافقة بالإجماع على تعيين كل من " السادة / شركة جيمبال القابضة " و "السادة / شركة إيوان للإعمار" عضوين في مجلس إدارة الشركة.

بند (8) أية أمور أخرى تقترحها الهيئة:

استفسر مندوب مراقب الشركات عن رغبة أي من أعضاء الهيئة في طرح أي موضوع على هذا البند علما بأن هذا الطرح يتطلب موافقة ما لا يقل عن (10%) من الأسهم الممثلة في الاجتماع لإقراره.

ولما لم يكن هنالك أية مواضيع، أعلن مندوب مراقب الشركات اختتام الاجتماع.

قام الرئيس بشكر مندوب مراقب عام الشركات ومندوب مدقق الحسابات وجميع الحضور وأعلن انتهاء الاجتماع.

  
رئيس الجلسة

نايل الزعبي

  
مندوب مراقب عام الشركات

محمد عثمانة

  
كاتب الجلسة

أحمد طاهر

بسم الله الرحمن الرحيم  
محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي  
المنعقد بتاريخ 2014/09/10

عقد اجتماع الهيئة العامة غير العادي لشركة تطوير العقارات في الساعة الحادية عشر من صباح اليوم الأربعاء الموافق 2014/09/10 في فندق أياس (كواليتي سويتس - سابقا) شارع المدينة المنورة.  
وحضره السيد / محمد عثمان مندوبا عن مراقب عام الشركات والسيد / إبراهيم حمودة مندوبا عن مدقق حسابات الشركة  
السادة / المهنيون العرب.

كما وحضره من أعضاء مجلس الإدارة كل من:

- |                                |  |
|--------------------------------|--|
| 1. السيد / نايل الزعبي         | رئيس مجلس الإدارة - ممثل شركة الوجه العقاري الاستثماري.      |
| 2. السيد / عمار السجدي         | نائب رئيس مجلس الإدارة.                                      |
| 3. السيد / سالم نصار           | عضو مجلس إدارة - ممثل شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية. |
| 4. السيد / خلدون القضاة        | عضو مجلس إدارة - ممثل شركة إيلاف للاستثمارات العقارية.       |
| 5. السيد / عثمان بافقيه        | عضو مجلس إدارة - ممثل شركة البداية للأبراج العقارية.         |
| 6. السيد / عبدالوهاب العداسين  | عضو مجلس إدارة - ممثل شركة إيوان للإعمار.                    |
| 7. معالي السيد / سالم الخزاعلة | عضو مجلس إدارة.  |

بدأت الجلسة في تمام الساعة 11:00 صباحا وترأسها السيد / نايل الزعبي - رئيس مجلس الإدارة. حيث أعلن مندوب مراقب عام الشركات أن الاجتماع قد تمت الدعوة إليه بصورة قانونية ويحضره النصاب القانوني من أعضاء مجلس الإدارة (7) أعضاء من أصل (9) كما يحضره (36) مساهما من أصل (3,521) مساهما يحملون أسهما بالأصل عددها (70,531,245) سهم وأسهما بالوكالة عددها (1,010,462) سهم أي ما مجموعه (71,541,707) سهم يمثلون ما نسبته (78.19%) من رأس مال الشركة والبالغ (91,500,000) دينار/سهم وعليه يكون الاجتماع قانونيا وكل ما يصدر عنه من قرارات قانونية وملزمة لجميع المساهمين. ومن ثم طلب من الرئيس تعيين مراقبين وكتبا للجلسة حيث قام الرئيس بالترحيب بمندوب مراقب عام الشركات ومندوب مدقق الحسابات والسادة الحضور ومن ثم قام بتعيين السيد / سالم نصار وطارق باكير مراقبين للجلسة والسيد / احمد طاهر كاتبا للجلسة.

وبوشر بجدول الأعمال بذكر بند الدعوة المرسل للمساهمين وهو "توصية مجلس الإدارة بتصفية الشركة تصفية اختيارية" حيث بدأ الرئيس بتوضيح الوضع العام للشركة للمساهمين الحضور وعلى النحو التالي:

- لقد تمكنت مجالس الإدارة المتعاقبة في الشركة خلال السنوات السبع الماضية من تحقيق ما يلي:

- 1- المحافظة على الاستثمارات الاستراتيجية في الشركة.
  - 2- تخفيض المديونية بحوالي (11) مليون دينار.
  - 3- تأدية خدمة الدين والبالغ إجماليها حوالي (22) مليون دينار.
- تبلغ قيمة استثمارات الشركة العقارية حاليا بالقيمة السوقية حوالي (46) مليون دينار.
  - تبلغ قيمة استثمارات الشركة المالية حاليا بالقيمة العادلة حوالي (14.7) مليون دينار.
  - يبلغ إجمالي القروض الممنوحة للشركة بين محلية وخارجية حوالي (28.5) مليون دينار.
  - يبلغ إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل تجاه البنوك للدائنة حوالي (4.2) مليون دينار.
  - تعرضت عقارات الشركة الرئيسية والتي تبلغ مساحتها حوالي (45) ألف متر مربع وتقدر قيمتها بعشرات الملايين من الدنانير إلى تعطيل من قبل الجهات الرسمية والتنظيمية وذلك بعدم إصدار تنظيمات واضحة لهذه العقارات وتغيير التنظيمات من وقت لآخر مما أدى إلى عدم تمكن الشركة من التصرف بها سواء بالاستثمار بكافة لوجهه أو بيعها.
  - إن السبب الذي دعى مجلس الإدارة إلى الدعوة إلى هذا الاجتماع غير العادي هو وصوله إلى فئاعة بالصعوبة الشديدة في حل مشكلة مديونية الشركة مع البنوك الدائنة.

إن السبب الرئيسي في الوصول إلى هذا الوضع يتمثل في العوائق التنظيمية التي سبق عرضها في الاجتماعات  
إظهار البنوك الدائنة تعاوناً كافياً للوصول إلى حلول جذرية لمشكلة المديونية. علماً بأن المجلس لا يزال يجري  
المحاولات الجاهدة للوصول إلى حلول لمشكلة المديونية.

تحدث المساهم / أسامة ماضي يملك أسهم أصالة ووكالة مجموعها (10,671,761) سهم حول ما يلي :

نتقدم بالشكر لأعضاء مجلس الإدارة الحالي على الجهود التي بذلها خلال الفترة الماضية وإذا تحدثنا بموضوعية وتجرد  
فإن مجالس إدارة سابقة في الشركة تسببت بضرر كبير للشركة عن طريق تضخيم المديونية وكذلك التباطؤ في معالجة  
المشكلة مما أدى إلى تفاقمها وعدم السيطرة عليها، وأنا أتقدم لهيبتكم الموقرة باقتراحات تساعد على المرور من هذه الأزمة  
وتتمثل فيما يلي :

1. رفض توصية مجلس الإدارة بتصفية الشركة تصفية اختيارية.
2. تفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات التي تمكنه من إيجاد حلول بديلة تحافظ على مصالح المساهمين  
وإعادة الشركة إلى مسارها الصحيح لأن التصفية تمتغرق وقت طويل جداً .

تحدث المساهم : عماد الحرازنه ممثل مؤسسة الضمان الاجتماعي وتملك (1,500,000) سهم حول ما يلي :

نحن نؤيد ما تقدم به المساهم / أسامة ماضي ونرفض تصفية الشركة .

تحدث المساهم : احمد حماد يملك ( 13,575 ) سهم حول ما يلي:

كل ما تفضل به الرئيس صحيح ولكن ذكر الرئيس أن الاستثمارات العقارية تبلغ قيمتها (46) مليون دينار وتظهر البيانات  
المالية أن قيمتها (60) مليون دينار وهذا يعني أن الفرق هو تدني في الأراضي وإذا كان تدني فيجب أن يثبت في البيانات  
المالية إضافة إلى تدني الشهرة وأخشي أن المجلس خوفاً من هذه الأمور لجأ إلى التصفية ، لذلك نحن ضد التصفية ونحن  
نريد مجلس إدارة قوي يحاول حل الأزمة مع البنوك وكذلك محاولة الحصول على مستثمرين أجانب أو القيام بمشاريع  
إسكانية جديدة تساعد على حل الأزمة المالية للشركة .

رد الرئيس بأن هذا القرار قرار الهيئة العامة وأن مجلس الإدارة طرح الموضوع على الهيئة العامة للمساعدة في طرح  
وإيجاد حلول جديدة، والدكتور أسامة اقترح اقتراحات للهيئة العامة أن تنفي على هذه الاقتراحات أو تقديم اقتراحات بديلة.

تحدث المساهم : احمد حماد يملك ( 13,575 ) سهم حول ما يلي:

نحن نثني على اقتراح الدكتور أسامة ماضي ونحن نرفض التصفية الاختيارية.

تحدث المساهم / مازن القديمات ممثل شركة البادية للأبراج العقارية وتملك ( 5,100 ) سهم حول ما يلي:

أتقدم لهيبتكم الموقرة باقتراحات تساهم في حل هذه الأزمة تتمثل بما يلي :

1. الطلب من مجلس الإدارة تكثيف الجهود في المفاوضات التي تجري حالياً مع البنوك الدائنة للوصول إلى تسوية  
لمديونية الشركة بما يتلاءم مع الوضع العام للشركة و موجوداتها ، وحل مشكلة المديونية بما يتناسب مع مصلحة  
الشركة .
2. تفويض مجلس إدارة الشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوصول إلى تسويات لمشكلة المديونية بما يتفق مع  
مصلحة الشركة ومساهميها وبالشكل الذي يراه مناسباً لتحقيق هذه الغاية .
3. الطلب من مجلس الإدارة دراسة الإمكانيات المتاحة لرفع رأس مال الشركة بهدف ضخ السيولة فيها سواء كان ذلك  
من خلال اكتتاب المساهمين الحاليين أو بإدخال مستثمرين جدد إلى الشركة .
4. الطلب من مجلس الإدارة العودة للهيئة العامة في حال عدم تمكنه من إيجاد حلول لمديونية الشركة .

تحدث المساهم : أسامة ماضي يملك أسهم أصالة ووكالة مجموعها (10,671,761) سهم حول ما يلي :

سيدي الرئيس القرارات من المفروض أن تكون واضحة وصريحة وتتمثل بما يلي :  
• رفض تصفية الشركة تصفية اختيارية.

• تفويض مجلس إدارة الشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوصول إلى تسويات لمشكلة المدينون مع مصلحة الشركة ومساهمتها وبالشكل الذي يراه مناسباً لتحقيق هذه الغاية.

قرار (1):

تقرر بالإجماع رفض توصية مجلس الإدارة بتصفية الشركة تصفية اختيارية.

قرار (2):

تقرر بالإجماع تفويض مجلس إدارة الشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوصول إلى تسويات لمشكلة المديونية مع البنوك الدائنة وبما يتلاءم مع الوضع العام للشركة و موجوداتها و بما يتفق مع مصلحة الشركة ومساهمتها وبالشكل الذي يراه مناسباً لتحقيق هذه الغاية.

قرار (3):

تم وبالإجماع الطلب من مجلس الإدارة العودة للهيئة العامة في حال عدم تمكنه من إيجاد حلول لمديونية الشركة.

أعلن مندوب مراقب عام الشركات اختتام الاجتماع.

قام الرئيس بشكر مندوب مراقب عام الشركات ومندوب مدقق الحسابات وجميع الحضور وأعلن اختتام الاجتماع في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً.

  
رئيس الجلسة

نايل الزعبي

  
مندوب مراقب عام الشركات

محمد عثمانة

  
كاتب الجلسة

أحمد طاهر